http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1515) السنة السادسة - الاحد (24) ايار 2009

ناشطات: تقاليد المجتمع الشرقي تمثل احد المعوقات امام المرأة

بغداد / المدى

أبدت نساء ناشطات في مجال المجتمع المدني امتعاضهن من قلة مشاركتهن في عمليات صنع القرارات التشريعية والتنفيذية والحزبية.. في حين قال محلل سياسي أن تحديد حصة (كوتا) نسوية يجسد رغبة حقيقية بخلق دور للمرأة في الحياة العامة، وتنمية الإدراك المجتمع بذلك. وبينت د.ازهار الشيخلي وزيرة الدولة لشؤون المرأة سابقا ان من الصعب تغيير نظرة المجتمع للمرأة وان انحسار المشاركة السياسية النسائية هي ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الوطن العربي او العالم الثالث بدليل ان الكونغرس الامريكي به قلة من النساء لكنها اعتبرت ان اعراف وتقاليد المجتمع الشرقي تمثل احدى المعوقات امام المرأة.

واضافت في ندوة اقامتها جمعية الثقافة للجميع ان الاعراف والتقاليد الشرقية تعرقل المرأة ليس فقط في تسلم المناصب السيادية في العراق بل وفي الحصول على ابسط حقوقها.

واضافت الشيخلي انه بالرغم من حرماننا من تولي المناصب السيادية الا اننا نخطو بثبات نحو تحقيق الاهداف. وتولي المرأة لهذه المناصب لا يتعارض وتقاليد المجتمع العراقي المحافظ."

ولم تقلل الشيخلي مما حققته المرأة العراقية من نجاحات وقالت انه "لابد من التأكيد على التوعية الاجتماعية والثقافية وتغيير المناهج الدراسية التي تكرس التفرقة في الجنس.

وأدانت الشيخلي محاولة البعض استغلال التعاليم الدينية لتكريس الفروق بين المرأة والرجل مؤكدة ان تعاليم الدين الاسلامي رفعت من شأن المرأة ومنحتها كل حقوقها.

واشادت السيدة شكرية كوكز احدى المشاركات في الندوة بدور المرجعيات الدينية في حث وتشجيع المرأة على المشاركة في العملية السياسية سواء في الاقتراع او الترشيح. وقالت "يبدو ان المرأة في السنوات المقبلة ستحقق تطورا ملموسا في حياتها العملية والعلمية الامر الذي يتطلب ان تخصص المؤسسات او الجهات التي تعنى بالمرأة جائزة سنوية لافضل إمرأة في العراق."

واما استاذ العلوم السياسية في جامعة النهرين د. هشام العزاوي فاعتبر ان للمراة دورا هاما في الحياة السياسية لأنها "انسان ومواطن بالدرجة الاساسية".

واوضح ان الشريعة الاسلامية اقرت بمساواة الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات مشددا على ضرورة "الا تكون الحقوق التي تطالب بها المرأة وتسعى لتثبيتها في الدستور الدائم تخرج عن حدود الشريعة الاسلامية.

وقالت الاكاديمية د.زهراء الأديب التدريسية في كلية القانون بجامعة البصرة بحسب (آكانيوز) إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لصنع القرار، تكمن في كونها تتيح للنساء المشاركة بشكل فعال في تخطيط السياسات وتوجيهها بما يخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين، بل وجميع المواطنين بعامة مشيرة إلى أن فكرة المساواة بين المواطنين جميعاً تعد تجسيدا حقيقيا لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس الموضوعي للممارسة الديمقراطية.

مديرة جمعية الامل العراقية هناء ادور قالت (للمدى) ان من الطموحات التي نسعى اليها وجود إمرأة كمحافظ لاحدى المحافظات، نريدها في منصب قيادي وفي تماس مباشر مع الناس وهناك كفاءات عديدة قادرة على تحمل المسؤولية لكن احتكار الرجال لهذه المواقع تحت تصور بأن المرأة ضعيفة وغير قادرة وتلك تصورات خاطئة وغير صحيحة.

ومن خلال متابعتنا لوسائل الاعلام وكذلك من الاستطلاعات التي قمنا بها هناك تأييد عام ايجابي لان تحتل المرأة موقعا سياديا لكن للاسف الشديد النخب السياسية ترفض ذلك وتتمسك بتلك المواقع والمناصب لتغليب الشخصية الذكورية في العمل السياسي. ونحتاج الى الكفاح والتحدي والمواصلة ولكن ليس بالشعارات فقط وانما بالعمل الجاد مقرونا بالتمكن في العمل السياسي والقيادي وهذا يحتاج الى فترة ومع ذلك لدينا الان من الوزيرات اللواتي استوزرن وبعضهن اثبتن فاعلية وجدارة واقدام من خلال جديتهن في العمل.

وشاركتها الرأي الناشطة أميرة مراد من رابطة البصرة النسوية، التي رأت أن مشاركة المرأة السياسية ما تزال تحتاج إلى عمل جاد مبينة أن أولويات العمل تقتضي تأهيل المرأة لخوض المعترك السياسي.

وأضافت أن نظام الحصة النسوية في البرلمان يشكل حلاً مؤقتاً للمشكلة موضحة أن هذا النظام ليس معمولا به في الدول العربية حسب، إنما هنالك العديد من دول العالم تأخذ به من خلال أشكال مختلفة من التطبيق، منها ما ينص عليه في دستور الدولة ومنها ما ينص عليه في لوائح الوزارات.

وذكرت أن هناك نظام النسبة التطوعية التي تتبناها بعض الأحزاب السياسية عند ترشيح النساء في قوائم الانتخابات، مستدركة لكن هذه النسبة لا تكفي لضمان حق النساء في المناصب العليا.

من جهتها قالت الناشطة الأخرى لبنى الطائي من رابطة المرأة المعاصرة، أن نظام الحصص يعتبر مرحلة ضرورية في إصلاح أوضاع المشاركة النسائية في الحقل السياسي الوطني لأنه يعتبر آلية وليس هدفا في حد ذاته ومن خلاله نسعى إلى التطور التدريجي لإسهام النساء بمراكز القرار الإداري والسياسي.

إلى ذلك قال الكاتب والمحلل السياسي رياض البدران إن تحديد نسبة من المقاعد للنساء هو إيمان حقيقي بأهمية دور المرأة ورغبة صادقة في أن تتم مشاركتها في العمل السياسي وعلى نحو تدريجي مقبول لدى المجتمع موضحاً أن هذه الخطوة مرحلية وجيدة لتدريب المجتمع ككل على أن وجود المرأة في الحياة السياسية التشريعية والتنفيذية أمر طبيعي وضروري.

وأفاد أن المجتمع عندما يقتنع بذلك ويتجاوز المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون تقبل المرأة المجال السياسي، سيرشحها وينتخبها تلقائيا وبالتالي تنتفي الحاجة إلى وجود الكوتا النسوية.

يذكر في هذا الصدد أن إقليم كردستان أقر قانوناً يرفع بموجبه تمثيل النساء في عضوية البرلمان من ٢٥ إلى ٣٠٪.

قبائل عراقية تستنكر قرار الحكم على مغتصب عبير الجنابي

عن الهيرالد تربيون
ترجمة: عمار كاظم محمد

أبدى سياسيون عراقيون وزعماء عشائر استنكارهم وغضبهم الشديد يوم الجمعة الماضي حينما أنقذت المحكمة الأمريكية حياة الجندي ستيفن غرين المدان باغتصاب بنت عراقية بعمر ١٤ عاما وقتلها مع عائلتها عام ٢٠٠٦ حيث حكمت عليه المحكمة يوم الخميس بالسجن المؤبد دون إطلاق سراح مشروط بعدما أخفقت هيئة المحلفين في التوصل إلى إجماع بضرورة فيما إذا كان يستحق الحكم عليه بالإعدام أم لا.

يقول الشيخ فاضل الجنابي « ليس هناك من وجه للمقارنة بين بشاعة الجريمة والحكم الذي أصدرته المحكمة فقد دخل ذلك الجندي بيت عائلة عراقية واغتصب ابنتهم الغير بالغة ثم أحرقها مع عائلتها لذلك فان الحكم الذي أصدرته المحكمة غير كاف وفيه إهانة لشرف العراقيين.

وكانت تلك القضية قد تم تسليط الضوء عليها بشكل واسع عبر محطة التلفاز العراقي في حينها وسمي ذلك الجندي باسم « قاتل البراءة ».

وكان الهجوم الذي حدث في عام ٢٠٠٦ في بلدة المحمودية ٢٠ كلم جنوب بغداد من الوحشية إلى درجة اعتقد فيها القادة الأمريكان في بداية التحقيق انها كانت من عمل الإرهابيين لكنهم اكتشفوا فيما بعد أن الجنود الأمريكان كانوا متورطين في ذلك وقد أصبحت هذه الحادثة نقطة يجتمع حولها معارضي الاحتلال.

وكان أقرباء العائلة المغدورة قد لزموا الصمت في البداية لأن الطبيعة الجنسية للجريمة كانت تمثل نقطة حرجة في التقاليد العراقية لكن زعماء عشيرة الجنابي الذين تنتمي إليهم تلك الفتاة مع زعماء قبائل أخرى انضمت إليهم في حملة إدانة واسعة لتلك الجريمة.

يقول صبري الجنابي « باسم عشيرة الجنابي ارفض هذا الحكم بالكامل فهذه القضية بالنسبة لنا هي قضية عشائرية ونحن لا نستطيع قبول أي حكم مخفف على المجرم عدا الحكم بموته فحياته هي الثمن الوحيد الذي يمكن قبوله في هذه الجريمة « ومثل الكثيرين في البلدة التي حدثت فيها الجريمة وآخرين في أنحاء العراق والذين تمت مقابلتهم قال الشيخ فاضل الجنابي أنه كان على ذلك الجندي أن يقدم للمحاكمة في محكمة عراقية ويجب أن يقتل ويصلب طبقا لتقاليدنا العشائرية وهذا ما يستحقه من عقاب ليس طبقا للإسلام فحسب بل طبقا للوصايا العشرة لدى المسيحيين «

من جهة أخرى لم يكن هناك رد رسمي من الحكومة العراقية سوى ما صرح به وليد الحلي القيادي في حزب الدعوة ورئيس جمعية حقوق الإنسان والذي ظهر على محطة التلفاز الحكومي ودعا القرار بأنه نصر « لحقوق الإنسان « وان أولئك الذين يريدون رؤية ذلك الجندي معدوما عليهم أن يفهموا أنه في نظام العدالة الأمريكي هناك آراء وقوانين متعارضة حول قضية الحكم بالإعدام.

لكن الشيخ عماش رئيس قبيلة ربيعة في المحمودية قال « ليس هناك حكم يمكن أن يرضي الشعب العراقي سوى الحكم بالموت على ذلك الجندي فهذا الجندي الذي انتهك شرفنا يجب أن يموت لكي يكون عبرة لغيره والموت هو جزء صغير من ما يستحقه من عقاب».

الألغام موت مؤجل بلا حلول

بغداد / الوكالات

الألغام المنتشرة على طول الحدود العراقية الايرانية المشتركة وبعض المناطق الاخرى تضيف معاناة اخرى للعراقيين وتعد تهديدا مؤرقا يضاف الى حزمة ازماتهم، حيث تشير الاحصاءات المتخصصة في دائرة شؤون الالغام بوزارة البيئة ان ١٧٠٠ كيلو متر مربع من الاراضي العراقية ملوثة بـ ٢٥ مليون لغم، ومليون طن من المقذوفات غير المنفلقة بالاضافة الى حاويات (النابالم) التي صنعت من قبل هيئة التصنيع العسكري في زمن النظام السابق لاسيما في المحافظات الجنوبية المتاخمة للحدود العراقية . الإيرانية. حيث أكدت التقارير الدولية للأمم المتحدة وجود ملايين الألغام والمقذوفات الحربية في أربع محافظات عراقية وفي مقدمتها البصرة وميسان، مشيرة الى انها بصدد التعاون مع وزارة البيئة وبالاستعانة بالخرائط العسكرية التي وجدت في دوائر وزارة الدفاع وبعض ضباط الجيش العراقي السابق والمنظمات الدولية لتحديد أماكن الحقول والعمل على إزالتها، وخاصة في المناطق الزراعية المحاذية للقرى والقصبات وأماكن الرعي في البادية الجنوبية والتي أدى انفجار بعضها الى سقوط ضحايا وخاصة بين الأطفال.

ويقول برنامج الامم المتحدة الانمائي ان عدد ضحايا الالغام بلغ ١٤ الفا في العراق في الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٧ وان أكثر من النصف توفي متأثرا بجراحه. اما من نجوا فيخوضون معاناة يومية.و بحسب وكالة الانباء العراقي ان عدد مبتوري الاطراف في العراق يتراوح بين ٨٠ الف الى ١٠٠ الف، وبنسبة ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ منهم من مبتوري الاطراف السفلى، و٨٠ ٪ من هذه الاصابات ناتجة عن الالغام. يذكر ان دائرة شؤون الالغام تأسست بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، وكانت مرتبطة بوزارة التخطيط ثم ارتبطت بوزارة البيئة في اذار من العام ٢٠٠٨ و التي قامت بمسح ١٣ محافظة عراقية بين العام ٢٠٠٤ والعام ٢٠٠٦ وكانت النتائج تشير الى ان مساحة الاراضي الملوثة بالالغام والمقذوفات غير المنفلقة هي ١٧٠٠ كم مربع، وان المناطق الخطرة لوجود تلك الالغام هي ٢٤٧٠ منطقة تؤثر على ٢١١٧ تجمعا مدنيا يعيش فيها ٢,٧ مليون مواطن.

وفي شهر اب ٢٠٠٧ صدّق العراق على اتفاقية حظر الالغام لعام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين تعمل الحكومة العراقية على محاولة الوفاء بالتزاماتها ضمن الاتفاقية ومن بينها تدمير مخزون الالغام الارضية بحلول عام ٢٠١١ وتطهير جميع الحقول بحلول عام ٢٠١٧.

ولا يبدو ان العالم غافل عما تمثله الالغام من خطر مميت ومدمر.و في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون التي حض فيها الدول الأعضاء في الامم المتحدة على مواصلة جهودها للقضاء على الألغام وتقديم المساعدات لضحاياها حول العالم،فيما قال نائب ممثل الأمين العام في العراق إن أكبر تجمع للألغام موجود الآن في العراق.

وبحسب مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام علي كاظم بتصريح صحافي له، فإن ميسان تعد من أكثر المحافظات تلوثا بالألغام، مشيرا إلى أن العراق غير قادر على أن يكون خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠١٨.

ففي ضوء اتفاقية(أوتاوا) للحد من انتشار الألغام المضادة للأفراد، يفترض أن يقدم العراق تقريرا في عام ٢٠١٨ يعلن فيه تطهير أراضيه من الألغام المضادة للأفراد. معتقدا أن العراق لن يكون خاليا من الألغام خلال هذه المدة، لأن العملية صعبة ومعقدة. ولدينا في العراق ٩ آلاف و٩٩٥ مجتمع ملوث بالألغام والقنابل والمتساقطات الجوية. وأكثر المحافظات تلوثا هي البصرة، و ميسان وتليهما ذي قار.

وأثبتت آخر المسوحات للألغام الأرضية، والتي شملت ١٢ محافظة، و١١ الف و ٢٥٠ منطقة سكنية، وجود أكثر من ٤٠٠٠ منطقة مشكوك بتلوثها بالألغام.وأكدت تقارير حكومية رسمية ان ثلثي سكان العراق يعيشون بالقرب من المناطق الملوثة بالالغام والقنابل غير المنفلقة.فيما أظهرت التقارير التي صدرت مؤخرا عن الهيئة ان ١١ مليون و ٨٠٠ ألف نسمة يتأثرون بشكل مباشر بهذه المشكلة، اي بحدود ٩٩٩٥ تجمعا سكانيا، منها ٢٦٧٨ تجمعا تبعد منطقة الخطر عنها بمسافة تقل عن كيلو متر واحد. وقدرت التقارير ان ٥٠٪ من الاراضي الزراعية ملوثة بالالغام والاعتدة غير المنفلقة.

وكانت الهيئة الوطنية لشؤون الالغام قد طهرت ٦٠ مليوناً و ٨١١ الفاً و٢٩٤ متراً مربعاً من المناطق المتأثرة بالالغام والقنابل والمقذوفات غير المنفلقة.ومع هذا لاتوجد خرائط كاملة للمناطق الملوثة بالألغام والأعتدة غير المتفجرة، ويبدو أنها تلفت مع سقوط النظام، وهو ما يعقد مهمة التخلص من الألغام،والتوعية بمخاطرها، ويتواصل سقوط ضحايا إنفجارها.

ويؤكد الدكتور علي حسين اختصاص صناعة اطراف بان مئات الآلاف من الاطفال العراقيين يمشون على عكازات حالياً، وقد قطعت اطرافهم العليا او السفلى بسبب الالغام او الانفجارات والمفخخات، وان الطلب على الكراسي المتحركة والاطراف الصناعية يتزايد مع تزايد ضحايا الالغام والسيارات المفخخة. المواطنون في المحافظات الجنوبية اكدوا جميعا ان ليس هناك أي عمل جدي لازالتها من محافظاتهم، والمسؤوليون الحكوميون تذرعوا بعدم وجود الامكانيات الفنية والتقنية المناسبة وجهلهم باماكن تواجد حقول الالغام والموضوع بحاجة الى تدخل منظمات دولية متخصصة.

الاعمار وإشاعة الأمن.. تحديات امام السلطات في البصرة

بغداد / وكالات

بعد مرور اكثر من عام على سيطرة الجيش العراقي على البصرة،في عمليات صولة الفرسان تقدم المدينة لمحة عما يمكن أن يؤول إليه باقي العراق بعد تخلصه من العنف، كما تمثل في الوقت نفسه نافذة على أنواع التحديات التي يمكن أن تواجهها البلاد. والناس هنا لم يعودوا يخافون الخروج من دورهم كما اختفى الخارجون عن القانون من الشوارع، كما حل الهاجس الطبيعي الخاص بالبحث عن وظيفة لائقة –أو أي وظيفة– محل الهاجس الأمني الذي كان الهاجس الرئيس في هذه المدينة التي تعد واحدة من أكبر مدن العراق. والآن بعد أن أصبحت المدينة ـ آمنة بدرجة تسمح بالتفكير في إعادة اعمارها، وتحويلها إلى بوابة مشرعة على العالم للعراق بأسره، تأتي الموارد المحدودة لتعطل تلك الطموحات، كما تقول صحيفة كريستيان ساينس مونيتور. حيث نشرت تقريرا خاصا عن المدينة بين فيه شلتاغ عبود شرّاد المحافظ الجديد للبصرة عن هذه النقطة بقوله إن لديه طموحات كبيرة لكن أمكانياته قليلة وهو ما يرجع إلى تخفيض ميزانية المحافظة هذا العام إلى ثلث ما كانت عليه العام الماضي تقريبا.

ومن المعروف أن المحافظ شراد ينتمي إلى حزب (الدعوة) الذي يرأسه نوري المالكي، وهو ما يبشر بخير لإمكانية الحصول على المزيد من مساعدات الحكومة الاتحادية، على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط من ١٥٠دولارا للبرميل إلى نحو ٥٠ دولارا فقط.

من المعروف أن ٧٠ في المئة من عائدات نفط العراق تأتي من الحقول الجنوبية القريبة من البصرة، ولكن المدينة التي عانت من ويلات الحرب مع إيران ومن عقاب صدام حسين بسبب انتفاضة عام ١٩٩١، لم يتح لها في أي وقت الاستفادة من تلك العائدات. ويعترف المحافظ أن سنوات الحروب والأهمال قد جعلت البنية التحتية في المدينة في حال يرثى لها، ولاسيما قطاعا الكهرباء والمجاري، ما يعني أنها سوف تحتاج إلى مليارات الدولارات حتى يمكن إصلاحها وتأهيلها للعمل.

ويقول الخبراء إن حال ميناء البصرة لا تقل سوءا، وأنه بحاجة إلى العديد من المنشآت والتجهيزات ومشروعات البنية الأساسية، والمراسي، والأحواض العائمة، حتى يصبح قريباً من المواصفات القياسية العالمية. ويضيف هؤلاء الخبراء أن الفساد ينتشر في الميناء، وأنه يعج بأعداد لا تحصى من العمال والموظفين غير الأكفاء الذين يتقاضون رواتب لا يستحقونها، وأن ذلك الفساد قد وصل لدرجة أن هناك أجوراً تصرف لعمال غير موجودين. وعلى الرغم من التحسن الطارئ في الملف الأمني، فإن إعادة بناء قوة شرطة قوية وفعالة على أسس مهنية سليمة، سيحتاج إلى أموال طائلة، وإلى سنوات من العمل الجاد، ولاسيما إذا ما عرفنا أن هذه القوات قد تعرضت لاختراق كبير من جانب المليشيات، وأن نصفها قد فر في أثناء المعارك مع تلك المليشيات، أو تم الاستغناء عنها من قبل الحكومة،وفي تقريرها المتضمن حوارات مع طائفة من المسؤولين العراقيين وسكان البصرة العاديين اتفقت آراء الجميع على أن الوعود التي قدمها الأميركيون والبريطانيون بتقديم المساعدة في مجال إعادة إعمار البلاد بعد الإطاحة بنظام صدام، لم يتم الوفاء بها، وأن القوات البريطانية سارعت بالهروب من المدينة بعد أن وصلت الأوضاع بها إلى مرحلة شديدة الخطورة.

من المعروف أن البريطانيين كانوا موضع حسد من الأميركيين، بعد احتلال العراق بسبب هدوء الأوضاع في البصرة، وهو ما كان يتيح للجنود البريطانيين الخروج في دوريات بعربات غير مصفحة، والتجوال في الأسواق من دون مشكلات. والحقيقة أن الوضع في المدينة كان كذلك بالفعل خلال العامين الأوليين بعد الاحتلال، وذلك قبل أن تبدأ الأسلحة في الوصول إلى العراق من دول الجوار، ما مكّن الارهاب من تعزيز وجوده وقوته، وأتاح له في النهاية السيطرة على شوارع المدينة وشن غارات على القوات البريطانية التي اضطرت للإنسحاب إلى موقع ستراتيجي يقع خارجها. في العام الماضي، وكانت لعمليات صولة الفرسان التي اشرف عليها رئيس الوزراء نوري المالكي مباشرة حيث ارسل فرقتين عسكريتين من الشمال لاسترداد المدينة من قبضةالارهابيين، أثار ذلك دهشة الجميع بمن فيهم الأميركيون أنفسهم. العملية العسكرية التي شنها الجيش في البصرة، والتي عدت أكبر عملية عسكرية منذ دخول قوات التحالف التي تقودها أميركا إلى العراق، قد مكنت المدينة من التعافي مجدداً والعودة إلى حياة شبه طبيعية. منطقة حي الجزائر، على سبيل المثال تنشط مساءً، وتبدأ محالها ومطاعمها في العمل، وتكتظ مراكزها التجارية التي تبيع كل شيء تقريبا بالرواد. قد يوحي ما يراه المرء في هذه المراكز بالازدهار ولكن الوضع في الحقيقة غير ذلك. تقول مراسلة الصحيفة عندما كنت أتجول في طرقات أحد المراكز، اقترب مني أحد أصحاب تلك المنصات وهو شاب يحمل مؤهلا جامعياً، ليقول لي في نبرة رجاء: هل يمكنك مساعدتي في الحصول على وظيفة. وعلى الرغم من أن العصابات الاجرامية لم تعد تسيطر على المدينة، فإن معظم سكانها يعتقدون أنها تنتظر الفرصة المناسبة للعودة.. ولكن ماجد أحمد الساري وهو رجل عسكري عمل من قبل مستشاراً لوزارة الدفاع العراقية، وشارك في العمليات، التي تمت ضد المليشيات العام الماضي يقلل من شأن هذه المخاوف، ويقول إن العصابات الارهابية كانت تعتقد أن ما تقوم به هو حقها، وأن غياب الحكومة قد أوجد فراغاً في المدينة. وأن كل ما قامت به هو أنها ملأت الفراغ، ولكن تلك العصابات تعرف الآن أن الحكومة موجودة في البصرة، وبالتالي فإن مهمتها قد انتهت.